

أعد البنك الدولي تقييماً لبرنامج الاستثمارات العاقبة، الذي عرضته الحكومة اللبنانية أمام الدائنين والمستثمرين، في مؤتمر «باريس 4». يتضمن هذا

تقييم البنك الدولي لبرنامج الحكومة

الحكومة في المرحلة الأولى، باستثناء الاتصالات التي تُعد القطاع الوحيد الذي يفتقر إلى استراتيجية وطنية». انطلاقاً من هذا التقييم العام، يتوقع البنك الدولي أن «تتجه التدفقات الرأسمالية الأجنبية نحو تمويل 83% من مشاريع الكهرباء، ومثلها من مشاريع النفايات الصلبة، هذا الطرح بما يصفه «قدرة النظام المصرفي المحدودة في تأمين التمويل اللازم»، ويشير إلى انقراض المصرف اللبناني «على الرغم من امتلاكه نسباً كافية من رأس المال، إلا أن القروض المتعثرة لديه أخذت في الارتفاع»، في حين أن «أسواق رأس المال ما زالت ناشئة في لبنان، وقاصرة عن لعب دور في تمويل برنامج الاستثمارات العامة». على المدين القصير والمتوسط، كذلك إن لبنان يبرز تحت «مدوية عالية وخدمة دين مرتفعة، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة... لذلك، إن «جوء الدولة إلى زيادة الاستثمار التمولي والتجاري في البنية التحتية يستلزم الشراكة مع القطاع الخاص»، وهذا كله «يؤدي إلى إرسال إشارات إلى المستثمرين الدوليين للانخراط في هذه الاستثمارات»، ففي هذه الحالة، يقول البنك الدولي: «يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

بحسب البنك الدولي، إن «33% من كلفة المشاريع (7,426 مليارات دولار) يمكن تمويلها من القطاع الخاص، على أن تكون حصة الأخير من كلفة مشاريع المرحلة الأولى 38%، أي ما يوزاى 2,967 مليار دولار، نظراً لعدم توافر السيولة في لبنان». وفي مقارنة مع الدول الشبيهة بلبنان، يقول البنك الدولي، إن تمويل المشاريع من الديون الخاصة لن تشكل سوى 0,5% إلى 1,5% من الناتج المحلي، وهو ما يترجم بحالة لبنان بنحو 250

يتم إيفاء الديون وتسديد خدمة الدين المترتبة على هذه المشاريع من الإيرادات التي ستجني من مستخدميه الخدمات العامة المقدمة

في المرحلة الثانية، فيما تضعها

الاستراتيجيات قطاعية وطنية، باستثناء الاتصالات التي تُعد القطاع الوحيد الذي يفتقر إلى استراتيجية وطنية». انطلاقاً من هذا التقييم العام، يتوقع البنك الدولي أن «تتجه التدفقات الرأسمالية الأجنبية نحو تمويل 83% من مشاريع الكهرباء، ومثلها من مشاريع النفايات الصلبة، هذا الطرح بما يصفه «قدرة النظام المصرفي المحدودة في تأمين التمويل اللازم»، ويشير إلى انقراض المصرف اللبناني «على الرغم من امتلاكه نسباً كافية من رأس المال، إلا أن القروض المتعثرة لديه أخذت في الارتفاع»، في حين أن «أسواق رأس المال ما زالت ناشئة في لبنان، وقاصرة عن لعب دور في تمويل برنامج الاستثمارات العامة». على المدين القصير والمتوسط، كذلك إن لبنان يبرز تحت «مدوية عالية وخدمة دين مرتفعة، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة... لذلك، إن «جوء الدولة إلى زيادة الاستثمار التمولي والتجاري في البنية التحتية يستلزم الشراكة مع القطاع الخاص»، وهذا كله «يؤدي إلى إرسال إشارات إلى المستثمرين الدوليين للانخراط في هذه الاستثمارات»، ففي هذه الحالة، يقول البنك الدولي: «يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

الاستثماري وقدرته على خلق فرص عمل وزيادة النمو. يصف البنك الدولي حالة البنية التحتية اللبنانية بأنها «الأقفر إقليمياً وعالمياً»، ويستند في ذلك إلى ترتيب لبنان في المرتبة 130 من بين 137 دولة مدرجة على «مؤشر جودة البنية التحتية»، ويقول إن هذه الحالة سببها «انخفاض الإنفاق العام على البنية التحتية، نتيجة تراكم عبء الديون الملقى على الدولة، والامتناع عن إقرار أي موازنة لمدة طويلة (12 عاماً)، ليخلص إلى وصف برنامج الحكومة للاستثمار في البنية التحتية (عبر القروض الخارجية الميسرة والشراكة مع القطاع الخاص) بأنه يمثل «استراتيجية مهمة لتوفير استثمارات عالية الجودة والقيمة في مجالات البنية التحتية الحيوية مثل الطاقة والاتصالات والنقل».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

33%

من كلفة مشاريع برنامج الاستثمارات العامة (أي 7,426 مليارات دولار). يفتقر البنك الدولي تمويلها مع القطاع الخاص

مليار

دولار أميركي هو القيمة المقدرة لمجملة طاقمة التمويل الخاص السنوية نتيجة تحفيزات برنامج الاستثمارات العامة

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

في خدمة سعر الصرف

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

66%

من مشاريع الطاقمة يمولها البنك الدولي إن تمويلها ممكن مع القطاع الخاص، كونها الأكثر جاذبية للمستثمر يليها نظام النفايات الصلبة بنسبة 18% والاتصالات والنقل بنسبة 8% لكلاً منهما

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

يؤيى الدين وتُسدّد خدمة الدين من الإيرادات التي تجبي من مستخدمي الخدمات المقدمة والمتوفرة، بدلاً من تسديدها عبر الموازنة من خلال الضرائب، تكون هذه المشاريع ستقدم قيمة أو خدمة مقابل ما تجيبه من أموال على توزيع الحوافز والمخاطر بين القطاع العام والخاص».

المالي واستراتيجية الديون، التي أوكلت إلى صندوق النقد الدولي». لكنه، على الرغم من ذلك، خلص إلى منح هذا البرنامج علامة «مقبول»، باعتبار أن «خطة الاستثمار

هنيئاً لكم «جنة المستثمرين»

«حواضر» رأس لعال

الشروط التي يصفها البنك الدولي بسلة حواضر تساهم في استقطاب رأس المال الأجنبي، هي:

1. إصلاح أنظمة الاستثمارات العامة لتحسين كفاءة الاستثمار الرأسمالي، والحد من مخاطر المشاريع السيئة أو التجاوزات المتكررة في التكاليف والتنفيذ

2. إصدار مرسوم لزيادة تعرفه الكهرباء المنتجة في محطات توليد الطاقة الجديدة

3. إقرار حساب الخزينة الموحد، ووضع أسس قانونية لضمان متانته واستقراره، وهو ما يؤدي إلى جمع كل الأموال الحكومية في حساب واحد ويحد من انتشار الحسابات المصرفية التي تديرها الوزارات والإدارات العامة، ما يُقلّل من تكاليف الاقتراض ويُوسّع الائتمان ويُحسن السياسة المالية للحكومة ويساعد على الحد من الفساد وزيادة المساءلة المالية

4. تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمير حزمة تشريعية تتضمّن مواجهة حالات الإعسار والمنتحرفين، والإفراض المضمون والوساطة القضائية، بما يساعد في تحفيز أعمال القطاع الخاص، وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتسهيل آليات التمويل لديها

5. وضع خطة استراتيجية لإدارة الالتزامات المالية والمطلوبات الطارئة عبر وزارة المال، تأخذ بالاعتبار الالتزامات التي قد تفرض على الدولة في إطار الشركات الطويلة الأجل التي ينجم عنها مخصصات وتكاليف إضافية، وتكون ضمانات لقدرة الحكومة على الإيفاء، بأي التزام مالي قد يُستحق طوال فترة الشراكات مع القطاع الخاص

الرأسمالي، في ضوء العجز المالي، هي أداة فعالة للمساعدة في تعزيز البنية التحتية اللبنانية وتحفيز النمو الاقتصادي»

6. إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي يطورها مكتب وزيرة الدولة للشؤون الإدارية، بما يحسن الحوكمة ويعيد ثقة المستثمرين في لبنان

7. تعزيز قدرات المجلس الأعلى للخصخصة بالعتيد والعتاد والتمويل الكافي، لتمكينه من أداء دوره المحدد بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادر في أيلول 2017

8. إقرار استراتيجية جمركية جديدة، تتضمن تسهيل الإجراءات ورقمنتها

9. تحديث قانون المشتريات العامة (المناقصات)، الذي يعود إلى عام 1963، وإقرار مشروع القانون المعدّ عام 1990 والذي أعيد تقديمه إلى مجلس النواب عام 2012، وأحيل إلى اللجان المشتركة للمناقشة عام 2015

10. تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عبر استهداف التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، يشير البنك الدولي إلى أن التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان بلغت 55% من العجز المالي في لبنان، وكلها تدفع عبر الاقتراض، كما شكّلت 55,4% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 1992 و2013، و40% من إجمالي الدين العام، ما يعني أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي كانت لتكون 83% بدلاً من 138% عام 2013 لو لم تكن هذه التحويلات قائمة

مقابلة

البنية التحتية بدلاً من العقارات المهم جذب الرأسمال الخارجية

لماذا منح البنك الدولي «شهادته» لبرنامج الحكومة؟ حاولنا الحصول على إجابة في جلسة نقاشية عقدها البنك في مقره في بيروت قبل أسبوعين، شارك فيها المحرر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، ساروج كومار جاه، والخبير الاقتصادي في البنك، وسام حركه

هل التقييم الذي قّمه البنك الدولي لبرنامج الاستثمارات العاقبة، هو «غيب الطيب» من الحكومة، لكنه لا يركز على دراسة الآثار المترتبة عنه على الاقتصاد الكلي؟

كومار جاه: لقد قّمنا البرنامج يطلب من الحكومة اللبنانية، واستناداً إلى خبرتنا في لبنان منذ الخمسينيات، أما دراسة الاقتصاد الكلي، التي نقوم بإجرائها عادة، فقد أوكلت إلى صندوق النقد الدولي. هذا النوع من الاستثمارات يندرج ضمن إطار الخدمات التي تقدمها للحكومة اللبنانية، ولكن هناك دراسات عدة يجب القيام بها لكل مشروع

إنجاح البرنامج وتحقيق أهدافه، والاستفادة منه، فضلاً عن تنفيذ سلسلة إصلاحات في القطاعات، تكفل تحسين الخدمات المقدمة (كهرباء ونفايات صلبة ومياه)، وتحقق نمواً اقتصادياً وتخلق فرص عمل، وتعزّز الشفافية والمحاسبة.

التركيز الأكبر هو على قطاع الكهرباء، لإقرار كل الإصلاحات المدرجة ضمنه دون استثناء، لكونه قطاعاً حيويًا لكل القطاعات، ومعزّزًا أساسياً لبنية الأعمال.

في ضوء العلامة الإيجابية التي منحها البنك لبرنامج الحكومة، هل يتبنى ما تقوله الأخيرة عن خلق 900 ألف فرصة عمل وتحقيق نمو بنسبة 8% سنوياً؟

حركة: هذه أرقام الحكومة وليست أرقام البنك الدولي، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار أن هذه المشاريع إذا سلكت مسار التنفيذ، فهي ستقدّم على 3 مراحل تمّدد حتى عام 2030، وستخلق فرص عمل للبنانيين واللّاجئين السوريين، ولو أن أغلبها عمالة في بناء هذه المشاريع

هل الاقتصاد اللبناني قادر على استيعاب التدفقات التي تنتج عن برنامج الاستثمارات العاقبة والمقدّرة بنحو 1,5 مليار دولار سنوياً؟

حركة: يعاني لبنان شحاً في الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية، وبالمقارنة مع



المحرر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي ساروج كومار جاه

حركة: يعاني لبنان من عجز هيكل طبيعيته، وهو بحاجة دائمة للعمليات الأجنبية لسدّ عجزه المالي. طوال السنوات الماضية، كان يسدّ هذا العجز (يبلغ 9,6% من الناتج المحلي عام 2016 وفق التقرير) عبر تدفقات مالية قصيرة الأجل لقاء فوائد مرتفعة (بلغت وفق التقرير نحو 8,8% على الليرة و7,5% على الدولار منذ عام 2004)، عبر تحويلات المغتربين التي وطّفت في القطاع العقاري. لكن هذه الأموال شحّت منذ عام 2011 نتيجة ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية في البلدان الأجنبية، فراجعت تدفقات الودائع، وقبّل الطلب العقاري، في المقابل، يمتلك لبنان بنية تحتية متهاكلة نتيجة شحّ الإنفاق الرأسمالي (بلغ الإنفاق الاستثماري وفق التقرير 1,3% نسبة إلى الناتج المحلي بين عامي 2005 و2011)، وهو تراجع إلى 0,1% منذ عام 2011). لذلك، يأتي البرنامج الاستثماري للحكومة ليعالج هذين الأمرين، فهو يجذب الأموال الأجنبية التي يحتاجها لبنان، ويوفّقه في المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية لا في القطاع العقاري. وفي ضوء الظروف الحالية، هناك قدرة على امتصاص هذه الأموال، وبالتالي لا يوجد خوف من إصابة لبنان بالمرض الهولندي، لا بل على العكس، إن توظيف هذه الأموال في هذه المشاريع سيُعيد إمكان وقوع أزمة.

تزايدت التحذيرات من الأثر السلبي الناتج من التدفقات الرأسمالية الخارجية على البلدان الضعيفة واحتمال أن تؤدي إلى أزمات مالية. لماذا يدعم البنك الدولي هذا التوجّه؟